

خروج مؤتمر الحوار

سالم الخنبشي

يجب التصدي لمعركلي الحوار

أوضح عضو مؤتمر الحوار الوطني الدكتور سالم الخنبشي سبب انسحاب مكوني المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وعدد من أعضاء قائمة الرئيس من فريق الحكم الرشيد هو إصرار بعض المكونات على طرح ما يعرف بالعزل السياسي الأمر الذي يتعارض مع نص المبادرة الخليجية واللائحة الداخلية للحوار وقراري مجلس الأمن بشأن الأزمة اليمنية.. وموضوع كهذا لا يخص مؤتمر الحوار.

وأكد الخنبشي رفضهم القاطع لتقرير فريق الحكم الرشيد.. وقال: إنهم لم يوقعوا عليه ولن يوقعوا حتى يتم حذف ما تم اضافته، معرباً عن استيائه البالغ لموقف رئاسة المؤتمر ولجنة التوفيق التي تقدموا إليها بطعن موثق ولكنهم لم يتفهموا وتم إعادة الموضوع إلى فريق الحكم الرشيد بصيغة أخرى لا تختلف من حيث المضمون عن المادة السابقة التي تم الطعن فيها.

ووصف الخنبشي تمديد فترة الحوار بأنها أمر طبيعي وضرورة ملحة لتحقيق أهدافه.. تفاصيل أكثر في نص اللقاء الذي أجرته معه «الميثاق»:

مخرجات الحوار طموحة.. ولكن العبرة بالتنفيذ

الأعمال الإرهابية في حضرم

لم يتفهموا موقفنا مع أننا جلسنا معهم جلسات مباشرة وقد منا طعناً موقفاً وحددنا بالأرقام والأسماء هذه القضايا التي ذكرتها إلا أنهم ردوا الموضوع إلى الفريق بصيغة أخرى اختلفت الكلمات لغوياً من حيث الصياغة لكنها من حيث المضمون لا تختلف عن المادة السابقة وبالتالي نحن لم نحضر اجتماعات الفريق الأخيرة وسوف نواصل تعليق مشاركتنا ولن نوقع على التقرير وسنظل على موقفنا ما لم يتم إلغاء هذا النص من تقرير فريق الحكم الرشيد.

لا مساومة

كيف تقرأون إصرار بعض المكونات على تجاوز اللائحة الداخلية للحوار من خلال اضافة مواد تتعارض أصلاً مع نصوص المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن؟

هذا الأمر يشير إلى أكثر من احتمال وجميعها تنعكس سلباً على التسوية وتعطل العمل السياسي وأياً كان الهدف من هذه الممارسات فإننا نرفض هذه المسألة جملة وتفصيلاً ولن نقبل بأي مساومات

العزل السياسي والحصانة وقد قدما اعتراضنا بشكل واضح لهيئة رئاسة المؤتمر ولجنة التوفيق وأوضحنا لهم أن هذا الموضوع سياسي بامتياز ولا يخص مؤتمر الحوار الوطني وهو أصلاً لم يرد في المبادرة الخليجية ولا في آلياتها التنفيذية كما أنه موضوع يتعارض مع قانون الحصانة الذي أقره مجلس النواب بكافة أعضائه ونصت المادة الثالثة أن هذا القانون سيادي لا يجوز الطعن فيه بأي شكل من الأشكال كما أن هذه المواضيع التي اعترضنا عليها هي أصلاً مخالفة لقراري مجلس الأمن رقم «2014، 2051» وقد تحدثنا مع إخواننا في الفريق وقلنا لهم يا أخوة نحن نرفض هذا الموضوع وإذا كنتم مصريين على هذا الأمر فإننا سوف نعلق عضويتنا ولن نوقع على التقرير ولكنهم استمروا في مناقشة التقرير مع أننا كنا متوافقين على كل المخرجات باستثناء المادة التي أضيفت بشكل مفاجئ في آخر أيام اجتماعات الفريق.. وقد قدما طعن بذلك إلى رئاسة المؤتمر وإلى لجنة التوفيق.. ولكن بكل أسف

زيد أبو علي لـ «الميثاق»:

الطرح حول مرحلة تأسيسية يتعارض مع المبادرة

قال الشيخ زيد أبو علي عضو مؤتمر الحوار في فريق صعدة إن ما يحدث في دماج كارثة إنسانية بكل ما تعنيه الكلمة، ونحن نرفض رفضاً قاطعاً سفك الدماء أينما كانت ومن أية جهة، فاليمين واحد والدماء التي تسفك يمنية، ونحن على اتصالات مع مختلف المكونات من أجل إيقاف الحرب في صعدة، وقد طرح هذا الموضوع في فريق قضية صعدة من قبل حزب «الرشاد» على اعتبار أن أعضاءه في دماج هم طرف في الصراع الدائر، وقد اقترحوا إيقاف العمل في فريق صعدة حتى تنتهي قضية دماج، وكان هناك استجابة من بعض المكونات واعتراض من البعض الآخر.. وقد اتفقنا على مناقشة هذا الموضوع في الفريق حتى لو تطلب الأمر أن نذهب جميعاً أعضاء فريق صعدة إلى رئيس الجمهورية.

وأضاف: اللجنة الرئاسية مكلفة من الرئاسة وليست من مؤتمر الحوار وما ينتج عنها يقدم لرئاسة الجمهورية، وقد حاولنا متابعة رئيس اللجنة ولم نستطع أن نتحصل عليه عبر الهاتف لنستفسر منه.

وبخصوص الاختلافات حول التصويت على قرارات ومخرجات فريق صعدة أكد أبو علي أن مكوني

المؤتمر الشعبي العام وحلفائه عاكفون على 58 قراراً، وإذا اتفقنا على أن يكون التصويت على كل مادة على حدة فهذا هو المطلوب وأن اعترضت بعض المكونات على هذا الإجراء فسيتم رفعها إلى لجنة التوفيق للحسم في هذا الخلاف.

> مشيراً إلى أنه تم التصويت عليها مسبقاً وبإجماع كل المكونات مع العلم أن القرارات كانت 60 قراراً وتم حذف قرارين ولكن ما حدث في دماج أحدث إرباكاً في عمل الفريق.

لفتاً إلى أن أي أطروحات بخصوص مرحلة تأسيسية أو انتقالية تتعارض مع المبادرة الخليجية غير مقبولة إطلاقاً باعتبارها اجهاضاً للتسوية السياسية واستلاباً للارادة الشعبية.

وأكد أن مكوني المؤتمر الشعبي العام وحلفائه متمسكون بمواقفهم الثابتة التي لا تتعارض مع النظام الداخلي والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.. ولن يتخلوا عن مواقفهم مهما سعى البعض لفرض آراء والسعي لتمير أجندات تتجاوز مرجعيات الحوار، ولاتتفق أو تخدم المصلحة الوطنية العليا..

مختتماً تصريحه بدعوة أطراف الصراع في دماج إلى تحكيم العقل وتجاوز لغة الرصاص بالعودة إلى الحوار، كما أن على القوى التي يحلو لها صب الزيت على النار أن تتقي الله في الدماء التي تسفك.



أكد عدد من أعضاء مؤتمر الحوار أن خروج بعض المكونات عن مرجعيات مؤتمر الحوار أربك المتحاورين، ولخبط السير المنتظم لأعمال المؤتمر.. وقالوا لـ «الميثاق»: إن إقدام بعض المكونات على طرح مقترحات واجتهادات خارجة عن المبادرة الخليجية يهدد بنسف التسوية السياسية وكل ما توصل إليه مؤتمر الحوار من توافقات..

مضيفين: هناك من يحاول عرقلة انجاح الحوار لغرض التمديد والهروب من الاستحقاقات الدستورية القادمة.. سواء من خلال طرح مشاريع استفزازية أو التمسك بسقوف خيالية أو افتعال أزمات خدمية وانفلات أمني أو تغذية لصراعات دموية..

مؤكدين أن مكوني المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف ستظل متمسكة بمواقفها الثابتة تجاه اختراق النظام الداخلي لمؤتمر الحوار أو الخروج عن المبادرة الخليجية.. بالإضافة إلى تمسكها لما من شأنه الحفاظ على الوحدة..

توفيق الشرعبي- فيصل الحزمي

أخبار الحوار

دويد يؤكد رفض المؤتمر الخروج عن مرجعيات الحوار

جدد الأستاذ يحيى دويد - عضو مؤتمر الحوار الوطني، التأكيد على رفض ممثلي مكون المؤتمر الشعبي العام ومكون أحزاب التحالف الوطني في فريق عمل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، تمرير أي قرار أو مبدأ دستوري أو قانوني أو أية توصية تخالف المرجعيات الحاكمة لمؤتمر الحوار الوطني، التي ارتضاها الجميع واحتموا إليها منذ البداية.



وأكد القيادي المؤتمري وعضو فريق عمل العدالة

الانتقالية على ضرورة وأهمية التزام جهاز الأمانة العامة لمؤتمر الحوار، بالحياد الكامل، وآل تتحول إلى جهاز فني لبعض المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار.

وأوضح دويد أن فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية التتم، أمس الأحد، بكامل قوامه للتصويت على التقرير النهائي الذي أعده بعض ممثلي المكونات المشاركين في اللجنة

المصغرة، دون مشاركة المؤتمر الشعبي العام. مشيراً إلى أنه وبعد إبلاغنا بالآلية التي اعتمدت للتصويت قرر المؤتمر الشعبي العام المشاركة في أعمال التصويت على التقرير، إلا أننا فوجئنا منذ اللحظة الأولى لتوزيع التقرير أن ما لا يقل عن 50% من التقرير المقدم لا يمت إلى مخرجات فريق العدالة الانتقالية يصله.

وقال دويد: لم نجد إلا النزير اليسير من المواد التوافقية التي احتوتها المسودات السابقة، ومع ذلك قررنا الدخول في عملية التصويت حتى لا يكون المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه هم الشماعة التي يبحث عنها البعض في مؤتمر الحوار الوطني لتحميله فشلهم وعجزهم.

مضيفاً: أنه ومع بداية عملية التصويت تفاجئنا كذلك بانقلاب بعض المكونات على آلية التصويت والدليل المنظم لأعمال الحوار الوطني، وذلك بمجرد اكتشاف نتائج التصويت على 3 مواد.

موضحاً بأن البعض لا يرى في مؤتمر الحوار الوطني إلا مجرد ماندة لتقاسم الغنائم أو منصة لمحكمة من محاكم التفتيش، التي تسمح للبعض بمحاكمة الآخرين من شركاء العملية السياسية.. وتفريغ ما لديهم من ضغائن ودوافع للانتقام.

وعبر دويد عن أمله بأن يلتزم كل شركاء العملية السياسية بإنجاح آلية الوفاق.. وأن تتجه أنظار الجميع على المستقبل الذي يفترض أن يؤسس له مؤتمر الحوار على قاعدة (لا غالب.. ولا مغلوب).